معفود والصحيح ان الواو اصلية وان الواو زائدة مثلها في حجل بمعنى بحج وهو مثل بمعنى صوم فان الزيادة الا
اذا انضاف بخلاف زيادة الواو اولا الثاني اذا انضمت الياء وبعدها ثلاثة اصول فهي زائدة
كما سبق في يلمع واذا انضمت وبعدها اربعة اصول في غير المضارع فهي اصل كالياء في يستعور وهو اسم
مكان بالحجاز وهو ايضا اسم لشجر ينبت بها به كان لا اشتقاق فيدل على الزيادة في مثله الا في المضارع انتهى
وهكذا الهمزة والميم صدرا ثلاثة تحتهما تحقيقا اي الهمزة والميم صدرا وبان في ان كلا منهما اذا تصدر وبعده
ثلاثة احرف مقطوع باصالتها حكم بزيادته نحو احمر ومسجد لدلالة الاشتقاق في اكثر الصور على الزيادة
فحمل عليه ما سواه فيخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا او اخرا فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل كما سيأتي
بيانه وبقيد الثلاثة نحو اكل ومهد ونحو اصطبل ومرزجوش وبقيد الاصالة نحو امان ومعزى وبقيد التحقيق
ارطى فانه سمع في المدبوغ به مارط ومرطي فمن قال ماروط جعل الهمزة اصلية والالف زائدة ومن قال مرطي
الهمزة زائدة والالف للالحاق اصلية فوزنه على الاول فعلى والالف زائدة للالحاق فلو سمي به لم ينصرف للعلمية
وشبه التانيث ووزنه على الثاني افعل فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول الظهر لان نحاربه
الكثر فانهم قالوا ارطت الادبم اذا دبغته بالارطى وارطت الابل اذا اكلته وارطت الارض اذا انبتته وقيل ايضا
ارطت الارض اذا انبتته الارطى وكونه لا اول لانه قيل هو من الوهم بالواو اذا جعل الهمزة اصلا والواو زائدة وقيل
هو من ولق فالهمزة زائدة والواو اصل ووزنه افعل ولام الاولى هي وكذا الامر والتكلم لنوع من التمر ردي فمن قال ان يكون
ووزنه افعل كاجدل وهو على فعول ويخرج به ايضا نحو موسى فان فيه محتملة للاصالة والزيادة ولا كان الراجح الزيادة
كما مر تنبيهات الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الوجه المذكور ما لم يعارضه دليل
على الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما في مرجل ومغفور ومعزى
حكم باصالتها على ان بعدها ثلاثة اصول اما مرجل فعن صاحب سيبويه واكثر النحويين ان ميمه اصل لقولهم مرجل الحائك
الثوب اذا نسجه موشى بوشي يقال له المراجل قال ابن خروف المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهي قدور النحاس
وقد ذهب ابو العلاء المعري الى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الاصل المذكور وجعل ثبوتها في التمرجل كثبوتها في تمسكن
من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ولا حاجة له في ذلك لان الاكثر فيه من تمسكن
وتندل وتدرع قال ابن عثمان هو كلام اكثر العرب واما مغفور فعن سيبويه فيه قولان احدهما ان الميم زائدة والاخر
انها اصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون اي يجتنون المغفور وهو ضرب من الكمأة واما معزى فمذهب سيبويه الى ان ميمه
زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى انها اصل لقولهم تمعز وجهه معز ومعز وكلها حروف الثقة وهو الذي يكون تبعا للغير صح مرعز
لضعف رايه والذي يحمل دليله فيما له من غير دال حكم باصالة همزته على ان ثلاثة اصول بعده
فعله لا افعله لانه صفة ولتبين في الصفات افعله وامر مثل المعه وزنا ومعنى وحكما وهو الذي ياتي لكل من يامر لضعفها
رايه

رايه ويقال ايضا امع وامر الثاني امع قوله سبقا انما الا تحكم بزيادتها فيما يتحقق والا مثال بين
الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتاخرة بعد الالف وقبلها اكثر من اصلين كما سياتي في كلامه فمثال ما حكم فيه
بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمال واحبنطا ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه
اما الشمال فالدليل على زيادة همزته سقوطها في بعض لغاته وهي عشر لغات شمال وشامل وشمل بفتح الميم
على الميم وشمال على وزن فزال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشمل
على وزن جيفل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وشمال بتقديم الالف واستدل ابن عصفور
وغيره على زيادة همزته بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل ان يكون من اصله شمالة
بمعنى ملائم لا مستدل به واما احبنطا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا
انتفخ واما دلامص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته انا ويقال دمالص ودمالق
ودمالص ودلمص ودلامص وذهب ابو عثمان الى ان الميم في دلامص اصل وان وافق دلاص في المعنى فهو عنده من باب
سبط وسبطر واما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة والسته
والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزم اي قليلة اللبن ولا نفساح والردة وهو
هوم لا اسنان والوجه منه ادرد ودرداء الثالث اعم قوله فاصلها تحتها انها اذا سبقا ثلاثة
انه فو ثاصيل جميعها بل كان في احدهما احتمال انه لا يقوم على الحكم بزيادتها الا بدليل وهو
خلاف ما صرح به في التسهيل وهو المعروف بان الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة احرف احدهما يحتمل الا حالة
والزيادة انه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة ذلك المحتمل الا ان يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيا دة
همزة افعى وابين وميم موسى ومرود وجاء في ميم مجن عن سيبويه قولان احدهما انها زائدة جاز دلالة ليل
على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة ارطى فيمن قال اديم ماروط وهمزة
اولق فيمن قال الوه ماولوق كما سبق وباصالة ميم معدد وماجج وزيادة احد التضعيفين اذ لو كانت فيه
زائدة لكان معفلا فكان يجب ادغامه واجاز البيرافي في معدد وماجج ان تكون الميم زائدة ويكون فكهما
شاذا كما في الا جلل في قوله الحمد لله العلي الا جلل الرابع تزاد الهمزة في الاسم اولا كاحمر وثانية
كشامل وثالثة كشمال ورابعة كحطابط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهي
بلودها بعقرباء والبرنساء الناس والميم تزاد اولا كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدلامص ورابعة
كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى ان ضبارما اصلية
قال في الصحاح الضبارم الشديد الخلق من الاسد كذا الهمزة اخر بعد الالف اكثر من حرفين لفظها زد اي
يحكم بزيادة الهمزة ايضا باطراد اذا وقعت اخرا بعد الالف قبلها الالف اكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقوباء